

الحاجة لقانون جمعيات عصري

على ضوء اصدار هيومن رايتس ووتش تقريرها المطول حول القيود المفروضة على تكوين الجمعيات في البحرين والذي جاء تحت عنوان: (التدخل والتقييد والهيمنة)، والذي شمل قراءة في مشروع قانون الجمعيات الجديد، والقانون الحالي، فإن هناك ملاحظات يجب أن لا تغيب عن المهتمين بالأمر:

الأول - من المهم والمفيد أن يكون للبحرين قانون جمعيات يتوافق تماماً مع المعايير الدولية، ومع التزامات البحرين الدولية من خلال مصادقتها على الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان عامة. فالخطوة الأهم قبل اي شيء آخر، أن يكون للبحرين قانون عصري لا يثير الجدل في الداخل والخارج من خلال تجاوزه لتلك المعايير. ثانياً - بإمكان السلطات في البحرين أن تمارس الشدّة في تطبيق القانون في حال كان متمسكاً مع المعايير دون ان تخشى اعتراضاً او نقداً. اما ان كان القانون ناقصاً، فإن المجتمع المدني البحريني (بعضه أو كله) سيعمل وفق المعايير الدولية وليس القانون المحلي، وستكون حجته قوية ومدعومة قانونياً في الداخل والخارج. ثالثاً - مهما بلغت التقييدات في أي قانون للجمعيات المدنية او السياسية، فإن أقصى ما سيحققه هو (خنق جزئي) للتطور الطبيعي في البحرين كدولة، وسيسبب في المستقبل الكثير من المتاعب السياسية والأمنية وحتى الإجتماعية، نرى ان البحرين في غنى عنها.

رابعاً - لا تستطيع البحرين أن تختط لنفسها قانوناً خاصاً بمعاييرها هي، ثم تنتظر أن يكون مقبولاً محلياً ودولياً. ليس هكذا تجري الأمور. على العكس تماماً، سيسبب القانون مشاكل في العلاقة مع المنظمات الحقوقية الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة، بل قد يثير مشاكل حتى مع الدول الحليفة، لأن كل هذه الجهات تعتمد في تقييمها للوضع الحقوقي والسياسي في أي دولة على المعايير الدولية وليس على معايير تضعها كل دولة لذاتها.

خامساً - نحن نعتقد بأنه لا يجوز تمرير قانون الجمعيات الجديد دون أن تكون هناك مشاركة من المجتمع المدني، وموافقة منه عليه، كما كان مخططاً في الأساس. ونرى ان المجتمع المدني يجب أن يبذل جهوداً قبل ان يصدر القانون من خلال العمل مع السلطات ومع المشرّعين لاقتناعهم بتعديل القانون ليكون متوائماً مع المعايير الدولية.

وأخيراً - نرى من الضروري ان تدرس الوزارات المعنية والبرلمان تقرير هيومن رايتس ووتش وان تتجاوب مع بواعث القلق فيه والإشكالات التي يطرحها والحلول التي يتقدم بها، بغض النظر عن الموقف الرسمي من المنظمة التي اصدرت التقرير. ان هذا النوع من النقد المبكر، هو الذي سيظهر لاحقاً - إن لم يتم الإهتمام بتعديل القانون - من قبل كل الدول والجهات الحقوقية الدولية. ومن حسن الحظ فان هناك وقت لإصلاح مشروع قانون الجمعيات، خاصة وان البحرين - كما يفترض - مقبلة على وضع سياسي وحقوقى أفضل واسترخاء أمني؛ فالأوضاع الحالية ستتغير، ويجب أن يكون القانون قد أعد للمستقبل.

اقرأ

٢ الملك: الحقوق تحددها

المواطنة لا الإنتماء المذهبي

٣ الإصلاح السياسي وحقوق

الانسان في زيارة ولي

العهد لواشنطن

٤ تحدي الإصلاحات

في البحرين

٦ البحرين ومكافحة

الإتجار بالبشر

٨ تقييم لما تم تنفيذه

من توصيات (بسيوني)

١٠ الخروج من الأزمة: توصيات

للاعبين الأساسيين في البحرين

١٢ الخيار الأمثل لدول الخليج:

تغيير تدرّجي من داخل السيستم

ملك البحرين في حوار مع موقع هارفرد:

الحقوق تحددنا المواطنة لا الإنتهاء الذهبي

مستقلة كتبت تقريراً، وقلنا إننا نقبل التغيير المطلوب والإصلاحات التي يجب أن تحدث، لكن هذه عملية متواصلة). لقد حدث تغيير كبير منذ تقرير بسيوني، لكن البعض يعتقد بأن شيئاً لم يتغير، وقد فند الملك هذا الزعم وأشار بتفصيل إلى (إصلاحات في مختلف القطاعات، مثل الشرطة والنظام القضائي)



وتعديل عشرين مادة دستورية (وهو ما حتم على مجلس الوزراء الجديد ان يحوز على ثقة المجلس المنتخب). وأخيراً أكد الملك على الإنفتاح والتعاون والإستفادة مما لدى الآخرين من الحلفاء والأصدقاء، ولكن في حدود عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين. فهو من جهة نظر باعجاب الى دول الإتحاد الأوروبي، وقال بأن بإمكانها أن تنتقد (عندما نرتكب أخطاء.. لكن يجب أن يساعدونا على أن نصبح أفضل. نرحب بأي طرف يريد أن يساعدنا). وحدد الملك بعض ما تحتاجه البحرين من مساعدة: (نعترف أننا بحاجة للمساعدة في قطاعات الشرطة والصحة والقضاء، وبما أننا حلفاء ونريد الإصلاح لكي نصبح أحسن، يجب أن تقدم لنا المزيد من المساعدة).

فالعالم يتغير، والمجتمعات ليست جامدة في تطلعاتها ومواقفها، وبالتالي لا بد من اعادة فهمهما، واستيعاب تطلعاتها. وقد أكد الملك على ذلك: (أنا شخصياً أريد التغيير ربما أكثر من أي شخص آخر). ولاحظ أن ثورة المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي تمثل عنصراً أساسياً في تشكيل المجتمعات الحديثة، ولم يعد الإعلام الرسمي يحتكر التوجيه كما كان سابقاً. ومن هنا تحدث الملك في حوار مع موقع هارفرد عن أهمية اصلاح القطاع الإعلامي في البحرين، حيث شدد على أهمية حرية التعبير كسمة للعصر الحديث ينبغي ان تكون مكفولة، بحيث لا يتعرض أي شخص في البحرين للمقاضاة بسبب آرائه.. لكن القانون لا يحمي أولئك الذين يتجاوزونه ويخرقونه حتى في قضايا لها علاقة بحقوق الناس، كما هو الحال في مواضيع التظاهر في مناطق حساسة بدون الحصول على أي ترخيص.

وفي هذا السياق، تطرق الملك الى انشاء الهيئة العليا للإعلام والاتصال، تتولى وضع السياسات الإعلامية، كخطوة اساسية لتطوير الإعلام الرسمي وضمان قيامه بمهامه بموضوعية ومهنية.

اما الملمح الرابع من رؤية المستقبل، فتتعلق ببناء مجتمع المواطنة والمساواة، حيث أكد الملك بأنه (لن تكون لديك حقوق خاصة بسبب انتمائك لطائفة أو معتقدات محددة. هنا في البحرين الشيء الوحيد الذي نعرفه هو أن الأغلبية من السكان مسلمون، كما أن كافة الطوائف الدينية تمارس عباداتها في أجواء من الحرية والاحترام. الجميع يتمتعون بحقوق المواطنة وحق التظلم والمطالبة بالتغيير، ولكن لا أحد يكون له الحق في إقصاء الآخرين، نحن نقف على مسافة متساوية من جميع أبناء شعبنا).

ويشكل موضوع حقوق الإنسان عنصراً حاسماً في تشكيل صورة البحرين المستقبلية، وحسب الملك فإنه (قد أتينا بلجنة دولية

في حوار له مع موقع جامعة هارفرد الأميركية، تحدث عاهل البحرين حمد بن عيسى آل خليفة عن قضايا تتعلق بحاضر البحرين ومستقبلها، ورأى أنه رغم ما مرت به البحرين من مشاكل خلال السنوات الثلاث الماضية إلا أن (الأمر تتحرك في الطريق الصحيح) سياساً واقتصادياً. وبالنسبة للمستقبل رأى انه يعتمد على الإصلاحات، وعلى العمل الجمعي (بمن فيهم أفراد العائلة المالكة) من أجل توفير حياة أفضل ضمن (مجتمع مفتوح يحترم حقوق جميع الناس الذين يعيشون على ارض البحرين بغض النظر عما اذا كانوا مواطنين أو لا).

ورأى الملك بأن مستقبل البحرين لا يصنعه الحماس والشعارات، وضرب مثلاً بالربيع العربي، حيث كانت للشعوب (تطلعات وآمال عديدة ومختلفة.. والآن هم مصابون بخيبة أمل من ذلك. اعتقد ان قلوب الكثير من الناس العادية محطمة لأنه حياتهم ساءت بسبب انهيار المؤسسات والانظمة، فمن السهل ان تدمر ولكن من الصعب ان تبني).

ورسم الملك ملامح مستقبل البحرين في قضايا عديدة أشار إليها، وهي كالتالي: هناك أولاً مسألة الحوار الوطني بين مكونات الشعب البحريني للتوصل الى توافق بشأن القضايا الكبرى، باعتبار الحوار (الطريق الوحيد الصحيح بالنسبة للبحرين). وهناك ثانياً، مسألة قبول الرأي الآخر، وحرية الاختلاف، فبدونه لا تتطور المجتمعات، وقد حدد الملك موقفه من ذلك بقوله: (جميل أن نختلف مع الحكومة وأن نسعى لتطوير القوانين، وهناك طريقة واحدة لذلك، ليست العنف بل الحوار، وليست التخويف والترهيب ولكن التأقلم مع الآخرين). بمعنى آخر: نعم للاختلاف وممارسته بشكل حضاري سلمي، ولكن لا للعنف والخراب، فهو لا ينتج بلداً مستقراً متطوراً. وهناك ثالثاً، الإيمان بحتمية التغيير،



بصورة بناءة في تحقيق المصالحة، وحوار ذي مغزى، وإصلاح يلبي تطلعات جميع البحرينيين). وكرر الوزير كيري إيمان الولايات المتحدة بأن (جميع الأطراف يجب أن تنبذ العنف وتسعى لاتخاذ إجراءات من شأنها أن تساهم في نمو وازدهار مستقبل البحرين).

أما وزير الدفاع الأميركي، فأكد عقب لقائه بولي العهد البحريني على أن (الإصلاح السياسي المجدي والمستدام واحترام حقوق جميع المواطنين، هو السبيل الوحيد لتحقيق استقرار دائم للبحرين). وأثنى هيغل على دعوة الحوار الوطني التي أطلقها عاهل البحرين، وحثّ (جميع الأطراف على مواصلة الحوار البناء لتحقيق حل سياسي)، مؤكداً دعم الولايات المتحدة لولي العهد في جهوده في دفع عجلة الإصلاح والحوار في البحرين.

الإصلاح السياسي وحقوق الانسان

في زيارة ولي العهد لواشنطن

رغم الأزمة السياسية التي أصابت البحرين وكافة اطراف العملية السياسية بالضرر، فإن هناك اجماعاً محلياً وخارجياً على أن ولي العهد هو الشخصية الأبرز التي يمكن الركون اليها في حل الأزمات السياسية والمجتمعية، لما تمثله من اعتدال ووسطية واصرار على تطبيق مفاهيم الدولة واحترام للتنوع الاجتماعي. وبسبب طول أمد الأزمة، وتعب المريرين من الإنتظار للحلول السياسية، ومع معرفتنا بأن هناك صعوبات كبيرة تكتنف الساحة السياسية، إلا أن ولي العهد ما فتىء يبثّ الأمل بأن البحرين ستكون قادرة على تجاوز وضعها الحالي، والعودة بها كواحة للحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وما فتىء يؤكد على أن الحوار والتفاهم بين الشرائح الاجتماعية والسياسية مهم للتغلب على الأزمة الطائفية والسياسية. وأن أجهزة الدولة ومؤسساتها ليست حكرًا نفعياً لفئة، وإنما هي لخدمة كل شرائح المجتمع، وتهتم بالتنمية المتوازنة لكل المناطق ولكل الشرائح.

ومن جانبه أكد ولي العهد بأن بلاده بصدد (تبني سياسات وبرامج تعمل على تنفيذها مختلف أجهزة الدولة تركز على مبادئ ميثاق العمل الوطني من تفعيل وتكريس للمحاسبة، والحقوق وسيادة القانون مع السعي المستمر لتعزيز دور المؤسسات الوطنية التي اكتسبت المزيد من الصلاحيات مؤخراً وفق تعديلات دستورية وتشريعات متعددة). واذضاف: (إن استكمال حوار التوافق الوطني في المحور السياسي، عكس الرغبة الإيجابية بغية الوصول الى نتائج طيبة على صعيد التوافقات الوطنية على رغم التحديات التي يواجهها سير هذا الحوار من خلال استمرار أعمال العنف التي يجب أن تدار من قبل الجميع).

وفي لقاء ولي العهد مع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن، اكد هذا الأخير على (أهمية الاستمرار في نهج الإصلاح في البحرين وتحقيق المزيد في هذا الجانب)؛ في حين رحب جون كيري وزير الخارجية (بإطلاق الحوار الوطني) واتفق كيري وولي العهد - حسب بيان الخارجية الأميركية (على أهمية مساهمة جميع الأطراف

رغم الأزمة السياسية التي أصابت البحرين وكافة اطراف العملية السياسية بالضرر، فإن هناك اجماعاً محلياً وخارجياً على أن ولي العهد هو الشخصية الأبرز التي يمكن الركون اليها في حل الأزمات السياسية والمجتمعية، لما تمثله من اعتدال ووسطية واصرار على تطبيق مفاهيم الدولة واحترام للتنوع الاجتماعي. وبسبب طول أمد الأزمة، وتعب المريرين من الإنتظار للحلول السياسية، ومع معرفتنا بأن هناك صعوبات كبيرة تكتنف الساحة السياسية، إلا أن ولي العهد ما فتىء يبثّ الأمل بأن البحرين ستكون قادرة على تجاوز وضعها الحالي، والعودة بها كواحة للحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وما فتىء يؤكد على أن الحوار والتفاهم بين الشرائح الاجتماعية والسياسية مهم للتغلب على الأزمة الطائفية والسياسية. وأن أجهزة الدولة ومؤسساتها ليست حكرًا نفعياً لفئة، وإنما هي لخدمة كل شرائح المجتمع، وتهتم بالتنمية المتوازنة لكل المناطق ولكل الشرائح.

أيضاً فإن ولي العهد يؤكد دوماً على أن الأزمة السياسية، لا يجب أن تتمدد الى المحيط الاجتماعي، ولا أن تقطع روابط الصلة بين المواطنين، ولا بينهم وبين قيادتهم.

في زيارته الأخيرة لواشنطن، في يونيو الماضي، كان لافتاً التقدير الذي ناله ولي العهد، سواء من قبل الرئيس أوباما، او من وزراء الدفاع والخارجية وغيرهم الذين اجتمعوا معه، حيث أكدوا على ذات القضايا التي تؤمن بها البحرين كأساس للإستقرار والازدهار المستقبلي، وهي: الحوار الوطني، الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان. ففي اجتماع لولي العهد مع نائب

تحديّ الإصلاحات السياسية في البحرين

حسن موسى الشفيعي

تكاد تكون الأسباب والمعوقات لنشوء وتطور الديمقراطية في البحرين متطابقة مع أكثر بلدان العالم التي سلكت هذا المسار، فالمشاكل والتحديات مشتركة، مع بعض الخصوصيات لكل دولة. مع وصول الملك حمد بن عيسى آل خليفة عام ١٩٩٩ الى سدة الحكم، انطلق مشروع الإصلاح السياسي مع ولادة ميثاق العمل الوطني عام ٢٠٠١، فنشأت جمعيات سياسية وحقوقية وغيرها، واتسعت مساحة حرية التعبير والتجمع، وقامت انتخابات بلدية وبرلمانية. هذه قراءة سريعة لأهم التحديّات للمسار الديمقراطي، سواء تلك المرتبطة بالسلطة أم بالمجتمع المدني والجمعيات السياسية، وغيرها.



حسن موسى الشفيعي

من جهة، وبين هذه المكونات والسلطة من جهة ثانية. وهذه مشكلة تطرح بقوة وعنوانها العام: كيفية الوصول الى نظام سياسي توافقي. لم تنجح تجربة المجتمع المدني في البحرين بشكل كاف، فهي كانت أسيرة

انتماءاتها السياسية السابقة، ولم تتغلب على الإنشقاقات الاجتماعية وغيرها. هذا يعود الى حقيقة انها تجربة لم يتح لها الوقت الكافي للنضوج، وبالتالي كانت مساهمتها في دفع العجلة الديمقراطية وانضاج المجتمع محدودة، وان كان عدد جمعيات المجتمع المدني كبير جداً.

• وجد بين المعارضة ومنذ أيام الإصلاح الأولى من يشكك في العملية السياسية، ويرى أنها دون المستوى المطلوب، واتخذ قراراً ليس فقط بمقاطعتها (الوفاق قاطعت الانتخابات الأولى ثم عادت بعدها)، وانما أيضاً محاربة العملية من جذورها، وطرح مطالب راديكالية، وعدم قبول التدرج نحو الديمقراطية، واعتماد خطاب حرق المراحل، والتغيير الجذري. هذا ساهم في توتر السلطة نفسها، وفي دعم المعارضين للتحول الديمقراطي، وأضاف قيوداً على الجمعيات السياسية المشاركة في العملية السياسية، وكل هذا أضاف معوقاً جديداً وأضعف زخم الاندفاع نحو ذلك التحول المطلوب.

فيها يتعلق بالجهات السياسية والهجته الهدي

- بعكس ما يبدو في الظاهر، فإن القوى السياسية والمجتمعية البحرينية لم تكن متفقة على تفاصيل المسار الديمقراطي وحدوده، وربما رأى البعض في الديمقراطية ذاتها خطراً على مصالحه ووجوده، حيث يعتقد البعض بأن المزيد من الديمقراطية يعني سيطرة فئوية (للشيعة تحديداً) ولذلك لم تقبل بعض الأطراف مسألة الحكومة المنتخبة، لأنها ستنتج حكومة شيعية او سيطرة اكثرية شيعية عليها.
- لم تنجح القوى السياسية بعد الإصلاحات في تجاوز دوائر الإنتماءات الضيقة، المذهبية منها بشكل خاص، حتى ولو كانت في نظامها الأساسي مفتوحة من الناحية النظرية، ولكن عملياً بقيت الخطوط المذهبية وحتى الخطوط المرجعية الدينية داخل كل اطار مذهبي محدداً للإنتماءات السياسية. هذا يعود الى ضعف مجتمعي في الثقافة الوطنية والديمقراطية، وكان يؤمل أن تفرز الديمقراطية مع الزمن أحزاباً سياسية مدنية تنجح في تجاوز الإنتماءات الضيقة والعصبية المغلقة.
- لم تنجح الجمعيات السياسية في التوصل الى تحالفات سياسية، وحتى الى قواسم مشتركة سياسية حاسمة، لا قبل ولا ما بعد الإصلاحات، ولم يكن هناك توافق واضح حول الكيفية والغاية النهائية التي تسير باتجاهها عجلة الإصلاح السياسي: هل توصل الى هدف مملكة دستورية؛ ام هل تتوقف عند الموجود والقائم وكفى؟ لذا لم تكن هناك تحالفات على شكل ومحتوى النظام الديمقراطي الذي يجب ان يأخذ مكان النظام القديم والسرعة التي يجب ان تعتمد في تنفيذ الإصلاحات. غني عن القول بأن تأسيس أي نظام ديمقراطي بحاجة الى تفاهات مسبقة بين مكونات المجتمع

السلطة التنفيذية

عليها. هذا أدى برأي المعارضة الشيعية الى تعقيد العملية السياسية، والى زرع عدم الثقة من خلال اجراءات رأتها غير صحيحة، مثل تلك التي تتعلق بإقرار الدستور وتقسيم الدوائر الانتخابية؛ ووضع آليات برلمانية جعلت من إقرار الأنظمة والتشريعات تجري ببطء شديد. أما السلطة، فتحدثت عن جهود المرور بالعملية السياسية الديمقراطية الإنتقالية الى بر السلام بأقل الخسائر، مع ما يتبع ذلك من مراعاة للظرف الإقليمي والقوى السياسية داخل السيستم وخارجه، وأن الأمر لم يكن يتقصد الشيعة، بل بانجاح المشروع الإصلاحى الذى تتبناه وتسعى لإنجازه.

الوضع الإقليمي

العامل الإقليمي كان وسيبقى معوقاً اساسياً من معوقات التحول الديمقراطي في البحرين. فوجود الأخيرة ضمن إقليم لا يشجع على الديمقراطية إن لم يكن معادياً لها، ولد ضغوطاً هائلة على التجربة البحرينية، بأن تخفف من مسيرتها كونها لا تتماشى مع طبيعة أنظمة الحكم القائمة، التي لا شك انها كانت تخشى من احتمال انتقال التجربة البحرينية اليها.

ومع التحول الذى حدث منذ فبراير ٢٠١١، استغلّت ايران الأوضاع المضطربة في البحرين عبر ماكنتها الإعلامية في تأجيج الصراع السياسى وتعميق الإنشقاق الإجتماعى. ومثل ذلك أيضاً يمكن القول بان الضغوطات الغربية السياسية والإعلامية والحقوقية على حكومة البحرين كانت من الضخامة بحيث ان الحكومة البحرينية لم تستطع تحملها والاستجابة لها، وقد أدت الى نتائج بعكس ما كان يبتغى من تلك الضغوط.

غياب الثقافة الديمقراطية

• برغم وجود الحرية النسبية ونشاطات المجتمع المدنى العامة، وكذلك بالرغم من استحداث بعض المؤسسات الرسمية المعنية بترويج الثقافة الوطنية والديمقراطية، فإن تطور الثقافة الديمقراطية لم يحظ بجهد كبير من السلطة والمجتمع المدنى؛ وكان يفترض ان يرافق التحول السياسى، تحول ثقافى منهجى فى عقول المواطنين وناشئتهم عبر التعليم والإعلام والنشاطات الثقافية العامة. الثقافة الديمقراطية والوطنية التى تنزع نحو قبول التعدد والتسامح والتنوع، لم تتطور بمقدار التطور والتوسع فى مساحة حرية التعبير والحريات السياسية التى نشأت بسبب الإصلاحات. ويمكن القول بأن القوى السياسية كافة انشغلت بالممارسة السياسية، عن مهمة التثقيف الضرورية لمجتمع يخطو خطواته الأولى نحو الديمقراطية.

• كما فى كل البدايات نحو الديمقراطية، فإنها كانت مشجعة وانطلقت بزخم عام ٢٠٠٠، لكن وكما فى كل التجارب الديمقراطية وجد فى السيستم القائم قوى محافظة تعارض المضى فيها، وتعمل على تعويق مشروع القوى الاصلاحية، وقد نجحت تلك القوى فى تعطيل الزخم الإصلاحي الناتج أصلاً من مبادرة الملك، وبدأت الهواجس والمخاوف بشأن الإستمرار فيه تتوسع.

• ومن معوقات التحول الديمقراطى: وجود تركة ثقيلة من عصر ما قبل الإصلاحات، نجحت القوى الإصلاحية فى حلحلة عدد لا يستهان به منها، ولكن بقيت موضوعات لم تحل إلا جزئياً، مثل: تعويض ضحايا فترة ما قبل الإصلاحات؛ وكيفية ايجاد توازن واستيعاب كافة فئات المجتمع فى مؤسسات الدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات، كما يؤكد ذلك الميثاق الوطنى والدستور. وهذه - اضافة الى اسباب اخرى - استغلّت فولدت تحركات فى الشارع وصنعت الإضطرابات والشغب لعدة سنوات، وأبرزت مطالب سياسية راديكالية تشكلت فى كل العملية السياسية وتقلل من أى انجاز تحقق.

• لم تنجح التطورات الديمقراطية فى تحسين أداء الحكومة فيما يتعلق بالخدمات للمواطنين؛ فى حين كانت هناك فسحة كبيرة للإعتراض الشعبى على جوانب التقصير تلك، ما سبب تعقيدات وطرح اسئلة تجاه جدية ومنافع التحول الديمقراطى ومنتجاته.

• الحراك الشعبى فى فبراير ٢٠١١ جاء نتيجة تأثيرات الربيع العربى، مترافقاً مع فشل فى السلطة والمعارضة وأداء الاجهزة الرسمية بما فيها الأجهزة الوليدة كالبرلمان. ومع هذا فإن وقوع الحراك قد أنتج معوقات ضخمة امام العودة الى المسار الديمقراطى، حيث انسحبت المعارضة من العملية السياسية، ووقعت انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. وكان من نتيجة الحراك وقوع شرخ اجتماعى طائفى كبير فى البلاد الى جانب الشرخ السياسى، وكلها أمور زادت من حجم المعوقات. لكن الحراك نفسه فتح فرصة لانتاج نظام سياسى اكثر استقراراً واستجابة لمتطلبات المرحلة ويتجاوز الأخطاء وأوجه القصور التى كانت قائمة. هناك نافذة لازال الكثيرون ينتظرون الإستفادة منها لكي تعبر البحرين الى الضفة الأخرى: ديمقراطية مستقرة آمنة.

• ترى قوى المعارضة انه كان لدى السلطة السياسية مخاوف غير مبررة، من جهة افرزات الديمقراطية، وإمكانية الإنقلاب عليها. فالسلطة كانت تعتقد بضرورة استيعاب الشيعة سياسياً، ولكنها لم تكن واثقة من أدائهم السياسى، وما إذا كانت العملية السياسية بحدودها التدريجية تلقى قبولاً لديهم، دون أن ينقلبوا

البحرين ومكافحة الإتجار بالبشر

صدر مؤخراً تقرير الخارجية الأميركية حول الإتجار بالبشر في بلدان العالم المختلفة؛ وقد حظيت البحرين ودول خليجية أخرى باهتمام التقرير، كونها بلدناً مستوردة للعمالة، ما يجعل مسألة الاتجار بالبشر مشوبة بالضبابية وعدم الدقة ويكون الوقوع في التصنيف الدولي السلبي أمراً وارداً.

بواعث القلق

التقرير الأمريكي يرى أن حكومة البحرين لم تلتزم بشكل كامل بالحد الأدنى من معايير مكافحة الإتجار بالبشر رغم أنها تبذل جهوداً كبيرة في هذا الإتجاه. وأشار الى حقيقة أن البحرين استمرت في جهودها ولكن دونما بذل جهود اضافية، ما جعلها في تصنيف الدول ضمن قائمة (الفئة الثانية - تحت المراقبة) للعام الثاني على التوالي.

ويعرض التقرير الأمريكي جهود الحكومة على صعيد مقاضاة ومعاقبة مرتكبي جرائم الإستخدام القسري و الإتجار بالبشر بغرض الجنس خلال الفترة التي يشملها التقرير، ويرى أنها كانت محدودة. كما يعرض التقرير لمشكلة عدم وجود تعريف رسمي واضح لضحايا ممارسة الاتجار بالبشر، وأن الحكومة لم تبذل ما فيه الكفاية لتوفير البدائل القانونية التي تحول دون إبعاد الضحايا الأجانب الى بلاد قد يتعرضون فيها لأوضاع صعبة أو أعمال إنتقامية.

وأشار التقرير الأمريكي الى أن البحرين ومنذ عام ٢٠١٢ قد وفرت من خلال الدعم الحكومي المأوى لضحايا الاتجار بالبشر من الإناث، وانها عاجلت بعض القضايا في هذا الجانب، لكن التقرير يرى أن الضحايا لازالوا عرضة للإعتقال والإحتجاز والإبعاد بسبب ارتكابهم جنح وجرائم ذات صلة مباشرة بعملية تعرضهم للإتجار وكونهم ضحايا في الأساس.

وتطرق تقرير الاتجار بالبشر الى أن نظام الكفيل لازال يسبب الكثير من المشاكل، كونه يعطي أرباب العمل سلطة مفرطة، ويسهم في

وجود ممارسات السخرة والإرتهان.

التوصيات

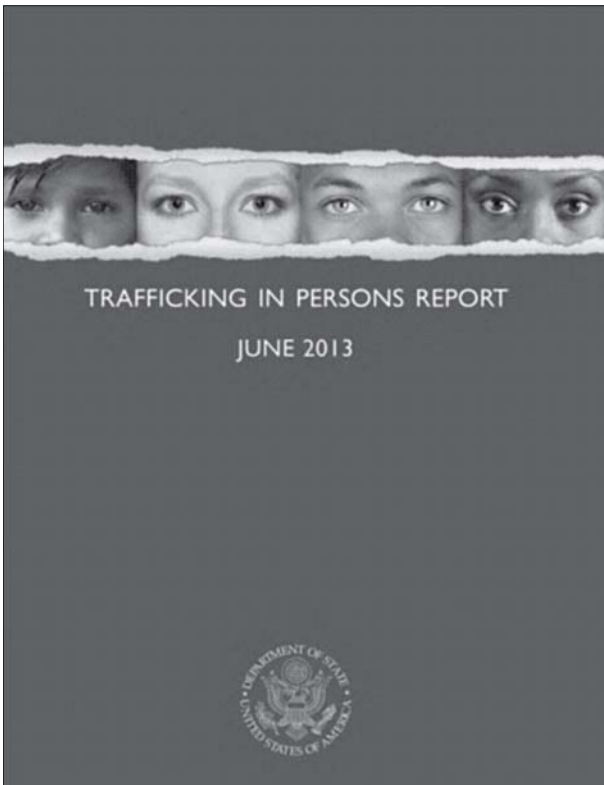
أوصى التقرير بتفعيل قانون مكافحة الإتجار بالبشر البحريني لعام ٢٠٠٨ وجعله موضع التنفيذ، ومضاعفة جهود التحري والمقاضاة، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالإستخدام القسري، بما في ذلك إدانة ومعاقبة مرتكبي

الجرائم.

كما اوصى التقرير حكومة البحرين بفرض قانون عمل يوفر الحماية لعاملات المنازل (الخدومات)؛ وكذلك إصلاح نظام الكفيل بما يخدم هدف إزالة العوائق أمام العمال الأجانب، والإحتكام للقضاء في حالات الإستخدام القسري، وضمان عدم تعرض ضحايا ممارسات الإتجار بالبشر الذين يتم تحديدهم والتعرف عليهم للعقاب بسبب أعمال غير مشروعة تم إرتكابها كنتيجة مباشرة لتعرضهم لممارسة الإتجار بهم، كالهجرة غير المشروعة أو البغاء.

ومن التوصيات: توسيع إطار المأوى المدار حكومياً ليشمل حماية كل ضحايا ممارسات الاتجار بالبشر، بمن فيهم ضحايا الإستخدام القسري، والذكور. وفي جوانب أخرى أوصى التقرير بتأسيس وتطبيق معايير رسمية لتحديد من هم ضحايا ممارسة الإتجار بالبشر وسط المجموعات الضعيفة، كخدم المنازل الهاربين بسبب سوء المعاملة، والنساء اللاتي يرغمن على البغاء. وكذلك تأسيس آلية رسمية تتيح للسلطات المختصة

والمسؤولين الرسميين إحالة من يتم تصنيفهم كضحايا إلى حيث تتاح لهم خدمات الحماية؛ فضلاً عن تدريب المسؤولين على آليات الإحالة تلك بشكل جيد؛ وضمان توفير التدريب الكافي في مجال مكافحة الإتجار بالبشر للعاملين في المأوى، والتأكد من أنهم يتحدثون اللغات التي يتحدث بها العمال الأجانب. وأخيراً يوصي التقرير بالإستمرار في رفع درجة الوعي لدى المهاجرين الأجانب،



وبصفة خاصة خدم المنازل، بقضايا الإتجار بالبشر، من خلال أجهزة الإعلام، و باللغات التي يتحدثون بها.

الجهود الرسمية

تبدو الحكومة البحرينية مهتمة بموضوع مكافحة الإتجار بالبشر، وقد شكلت لجنة وطنية من أجل ذلك الغرض، تتكون من دوائر

تصنيفات الدول في مجال مكافحة الاتجار بالبشر

تصنف الخارجية الأميركية الدول في مؤشرها الى ثلاث فئات، وفقاً لما تقوم به في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وتضع البلدان التي تلتزم حكوماتها بشكل تام بالحد الأدنى للمعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر للقضاء على أعمال الاتجار بالبشر ضمن قائمة (الفئة الأولى).

أما (الفئة الثانية) فتنقسم إلى قسمين، الأول يمنح للدول التي لا تلتزم حكوماتها بشكل تام بالحد الأدنى للمعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، لكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق الامتثال لتلك المعايير.

أما القسم الثاني (الفئة الثانية - دول تحت المراقبة)، فتمنح للبلدان التي لا تلتزم بشكل تام بالحد الأدنى للمعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، لكنها تبذل جهوداً كبيرة ومهمة في تحقيق الامتثال لتلك المعايير، ويكون فيها العدد المطلق لضحايا الأشكال الخطيرة من أعمال الاتجار بالبشر كبيراً، أو أن العدد متزايد بشكل كبير، كما تخفق في توفير أدلة تثبت أن الجهود المبذولة لمحاربة الأشكال الخطيرة للاتجار بالبشر تتزايد، وأنها تفوق تلك التي بذلت في العام السابق، بما في ذلك ازدياد التحقيقات في جرائم الاتجار بالبشر ومقاضاة مرتكبي هذه الأعمال وإدانتهم، وازدياد المساعدات للضحايا، وانخفاض الأدلة التي تثبت ضلوع المسؤولين الحكوميين في الأشكال الخطيرة لأعمال الاتجار بالبشر، أو أن الجهود المهمة والكبيرة التي يبذلها البلد للالتزام بالحد الأدنى للمعايير تستند إلى التزامات قدمها البلد باتخاذ خطوات إضافية خلال العام التالي.

أما الدول المدرجة ضمن (الفئة الثالثة)، فهي التي لا تلتزم حكوماتها بشكل كامل بالحد الأدنى من المعايير، ولا تبذل الجهود المهمة لتحقيق هذا الالتزام.

البحرين حريصة على تطبيق التزاماتها الوطنية والدولية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص والمحافظة على الأفراد وحمايتهم، من خلال بناء القدرات الوطنية ونشر الوعي ووضع نظام انتقال العمالة الوافدة. وازدادت بأن اللجنة الوطنية لمكافحة



وكيل وزارة الخارجية السيد عبدالله عبداللطيف - رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

الاتجار بالأشخاص وضعت برامج عديدة للقيام بمهامها وتحسين أدائها، من بينها تدشين خدمة الخط الساخن، وخدمة الدعم النفسي، وتوفير مراكز الإيواء للضحايا، وقيام هيئة سوق العمل بحملة توعوية على موقعها الالكتروني تبين حقوق العمالة الوافدة بعدة لغات، وبث وسائل الاعلام الرسمية برامج واخبار حول الموضوع بلغات عدة، وزيادة عدد المفتشين وغير ذلك.

وأشادت ممثلة منظمة الهجرة الدولية سارة كارلز بدور البحرين المتميز على مستوى منطقة الخليج فيما يتعلق بمسائل حقوق العمال وتنظيم سوق العمل ومكافحة الاتجار بالبشر. وقال البروفيسور محمد مطر خبير الأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمشروع الحماية ضد الاتجار بالبشر بجامعة جون هوبكنز في الولايات المتحدة، بأن الورشة ناقشت وضع عناصر خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تقوم على الملاحقة القضائية، وحماية الضحايا، والتدابير الاحترازية، والمشاركة الاجتماعية، وتحديد ادوار واضحة لعناصر المجتمع المدني لتحقيق الغاية المرجوة.

رسمية عديدة، ومن ممثلين من جمعيات غير حكومية، ويرأس اللجنة وكيل وزارة الخارجية السيد عبدالله عبداللطيف. ومع ان التقرير الأميركي يأخذ على حكومة البحرين عدم التطبيق الفعال لمكافحة الاتجار بالبشر، وقيس ذلك بقلّة الحالات او القضايا التي أُحيلت الى المحاكم وصدر بشأنها أحكام قضائية، فإن السلطات الرسمية تفيد بحالات عديدة، لكن المشكلة - حسب رأيها - تعود الى الضحايا انفسهم الذين يغيرون من أقوالهم حين يواجهون القضاء، وذلك خشية أن يخسروا أعمالهم، أو خشية تهديدات بالترحيل وغير ذلك، مما لا تستطيع الحكومة الإطلاع عليه ومتابعته بسبب غياب الأدلة.

أما من جهة عدد القضايا فإن السلطات البحرينية تشير الى أن الاحصاءات الحكومية رصدت عدداً من القضايا التي أُحيلت الى القضاء عام ٢٠١٢ والتي كانت اربعاً، وفي عام ٢٠١٣ كانت هناك قضيتان حتى الآن. وفي مارس الماضي حوكم ٤ متهمون من بينهم شرطي بتهمة الاتجار بالبشر لراقتين وسرقتهما بالإكراه، وحجز حريتهما، وحكم عليهم بالسجن بين ثلاث وخمس سنوات، حيث حكم على الشرطي بالسجن خمس سنوات وتغريمه ٥ آلاف دينار، وإعادة الرافقتين الى بلادهما، كما أُدين متهمان اجنبيان وحوكما بالسجن والطرده من البلاد بعد تنفيذهما العقوبة.

وفي يونيو الماضي، قضت المحكمة على أسويية بالسجن عشر سنوات وتغريمها خمسة آلاف دينار وإبعادها عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة، وذلك لاحتجازها امرأة أسويية واجبارها على البغاء، ما اضطرها الى الهرب الى سفارة بلادها والاستغاثة بها ومن ثم تبليغ الجهات الأمنية بالواقعة.

رئيس النيابة الكلية وائل بوعلاي، رأى أن قضايا الاتجار بالبشر لا تمثل ظاهرة في البحرين، وشدد على ضرورة ايجاد قانون ينظم عمل خدم المنازل، ولا بد أن يعرف اولئك الخدم وكذلك الكفيل حقوقهم. وفي ورشة (بناء القدرات الوطنية في ضبط جرائم الاتجار بالأشخاص والتحقيق الجنائي) التي اعدتها وزارة الخارجية البحرينية بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية، قال وكيل وزارة الخارجية السيد عبدالله عبداللطيف، بأن

تغيير لها تم تنفيذه من توصيات (بسيوني)

من الحالة الراهنة. ولا بد أن يُبدي كل طرف حُسن النية، ويقدم المقترحات والحلول التي قد يراها مناسبة لحل الأزمة بدون شروط أو قيود سابقة تعوق الحوار).

اذن كيف يقيّم بسيوني الخطوات التي قامت بها الحكومة لتطبيق توصيات تقريره؟ يعتقد بسيوني - حسب تقييمه الأولي في يناير ٢٠١٢ (أن الحكومة بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات واجراءات مهمة من شأنها ان تساعد على تحقيق التوصيات بكل جدية). وعدد بسيوني التوصيات التي وردت في تقريره وطبقها الحكومة وبينها (اعادة كافة الطلبة الى المدارس والجامعات) واعادة ما يزيد على ٩٨٪ من الموظفين المفصولين الى أعمالهم، وأثنى على الأحكام التي صدرت بحق ضباط وأفراد من الشرطة الذين قاموا بتجاوزات وانتهاكات، كما أشار الى موضوع المساواة مع كبار المسؤولين عن الأخطاء، وايضاً قامت الداخلية بإنشاء مكتب تظلمات حسب توصيات التقرير، وتم تغيير العديد من القيادات الأمنية، كما حدثت تغييرات جذرية في قيادات جهاز الأمن الوطني، وتم انشاء مكتب المفتش العام، اضافة الى التعديلات التشريعية والدستورية، وتدريب الضباط والقضاة واعضاء النيابة.

لكن بسيوني أشار ايضاً الى توصيات لم تطبقها الحكومة البحرينية حتى الآن، وعلل ذلك (لأنها تأخذ وقتاً طويلاً في التنفيذ، مثل استكمال التحقيقات التي تجريها الوحدة الخاصة، وإعادة بناء المساجد ودور العبادة، وتطوير منظومة الإعلام، وتعويض جميع الضحايا، وتطوير المناهج التعليمية في المدارس والجامعات. كل هذه التوصيات ستأخذ وقتاً لكي نستطيع القول بأنه تم انفاذها بالفعل).

وأوصى بسيوني بأن تجري الحكومة عملية تقييم شامل جديد، لمعرفة مدى إنفاذ كافة التوصيات على أرض الواقع، ويجب أن يشترك المجتمع المدني في هذه العملية. وازاف أنه عندما تصل الحكومة

بناء أماكن العبادة التي تم هدمها؛ ومحور المتطلبات والتوصيات المتعلقة بوزارة الداخلية. لكن قبل أن نبدأ في عرض الأمر، لنقرأ تقييماً للسيد بسيوني نفسه عن لجنة تقصي الحقائق وتقريرها العتيد وما تحقق من تنفيذ توصياته، وذلك من خلال مقابلة اجراها مع جريدة الشرق الأوسط في ٢٤ مارس الماضي.

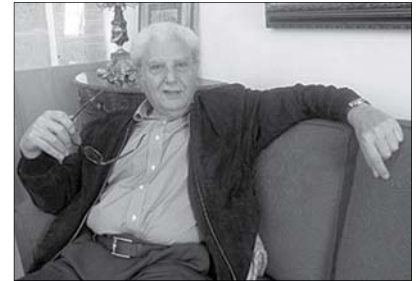
تغيير د. شريف بسيوني

يرى بسيوني أن تجربة عمل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق فريدة من نوعها بالقياس الى لجان تقصي الحقائق الأخرى التي قامت بها الأمم المتحدة، ويعود السبب من وجهة نظره الى العون الذي قدمته الحكومة، وفسحة الحرية في الحركة والتحقيق وزيارة السجن دون اخطار مسبق، وهذا ما جعل المنتج (تقرير اللجنة) مثيراً للإهتمام والانتباه للباحثين القانونيين - حسب بسيوني نفسه، الذي يعتقد ان (النجاح الذي حققته اللجنة كان مبهراً، والتقرير الصادر عنها هو نموذج مُعبر بحق عن نوعية التحقيق الذي أُجري والإجراءات التي اتبعناها في جمع الأدلة وسماع الشهود والمعائنات الميدانية على أرض الواقع، وكيفية كتابة التقارير الدولية. كل هذا تم في حرية تامة ومن دون أية رقابة أو تضيق من الحكومة، بل على العكس سمحت لنا بأداء المهمة على أكمل وجه من دون أية رقابة علينا نهائياً).

لكن نجاح لجنة تقصي الحقائق يقاس بإسهامه في حل الأزمة السياسية والحقوقية، ولذا يعتقد بسيوني أن هدف اللجنة هو (معرفة حقيقة ما حدث في الأحداث التي وقعت في مطلع ٢٠١١) وهذا يمثل خطوة في الحل، ولا يجب الخلط بين ما انتهى اليه التقرير وبين الإجراءات الأخرى المطلوبة التي تقوم بها الحكومة. ويعتقد بسيوني أن (الحوار الوطني مُهم جداً لإيجاد حلول للمشاكل السياسية في البحرين، وهو الحل الأمثل والمخرج الوحيد

تدور حول تقرير بسيوني الصادر في نوفمبر ٢٠١١ معظم محاور التطور الحقوقي في البحرين. بالنسبة للعالم الخارجي، دولا أو منظمات حقوق انسان، تمثل تطبيقات توصياته، البوصلة التي تقرأ بها الأحداث، والمؤشر الذي تقاس به الأمور.

التوصيات كثيرة، وهي حين وضعت، وحين قبلت بها البحرين لتقوم بتنفيذها، كان من المعلوم أنها لن تنفذ بين عشية وضحاها، فبعضها يمكن تطبيقه بسهولة وبسرعة، وبعضها يحتاج الى فترة زمنية متوسطة، وبعضها الآخر يحتاج الى سنوات. وقد كرّست البحرين - باعتبار التقرير مرجعية محلية ودولية - جهوداً كبيرة لتبرز حقيقة جديتها في تنفيذ تلك التوصيات، وطلبت المساعدات من دول ومؤسسات دولية



البروفيسور شريف بسيوني

لتحقيق تلك الغاية، وشكلت لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ التوصيات، وأصدرت تقارير دورية، وبيانات في فترات متعاقبة تبين ما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه.

هذا والعين لازالت مسلطة على البحرين بشأن هذا التقرير الفريد من نوعه، كما يتحدث بسيوني نفسه. بعض المعارضين يصرّ على أن شيئاً لم يتغير على أرض الواقع، والغربيون والمنظمات الحقوقية الدولية وبسيوني نفسه وأجهزة الأمم المتحدة تعترف بأن هناك جدية في تطبيق التوصيات، وأنها تراقب وتتابع الأمر عن قرب.

في هذه المقالة نستعرض مؤشرات تطبيق توصيات بسيوني في محورين: اعادة

للحقيقة بشأن ما تم التوصل إليه في تنفيذ كل توصية، يجب عليها أن تحدد الخطوات المستقبلية اللازمة لإتمام التنفيذ، أو أن يتم تحديد السقف الزمني للانتهاء من تنفيذ كل توصية. واوصى بيسيوني أيضاً بأن تستمر الحكومة في عملية تطوير العدالة والنظام القضائي ككل، رغم أن ما تقوم به حالياً من رفع كفاءة القضاة وأعضاء النيابة العامة أمر مهم جداً وضروري.

تنفيذ توصية بناء دور العبادة

موضوع بناء دور العبادة كان ولا زال أمراً حساساً مرتبطاً بالهوية الدينية، وقد أوصى تقرير بيسيوني بضرورة إعادة بناء دور العبادة المهدامة والتي تبلغ نحو ٣٠ منشأة دينية. وقد اهتمت الحكومة بهذا الشأن، وكان آخر تقرير لوزارة العدل في ابريل الماضي حول الأمر هو التالي:

- هناك أربعة مساجد قد تم بناؤها وفق الأنظمة وبالتنسيق مع ادارة الأوقاف الجعفرية بعد تصحيح اوضاعها.
- هناك ستة مساجد أخرى سيتم البدء في تنفيذها ضمن موازنة المشاريع الحكومية بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٤.
- أما بقية المساجد فسيتم الإنتهاء منها بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨.

تنفيذ التوصيات المتعلقة بوزارة الداخلية

حسب توصيات تقرير بيسيوني (١٧١٧/ ١٧٢٢ج - التدريب/ ١٧٢٢ د - القبض والتوقيف/ ١٧٢٢ هـ - التوظيف/ ١٧٢٢ ز - التسجيل السمي والمريئي)، استعرضت وزارة الداخلية ما قامت به على النحو التالي:

- تم تأسيس مكتب مستقل لأمين عام التظلمات بوزارة الداخلية، كيما يعمل بشكل مستقل عن الوزارة اجرائياً ومالياً. ويقوم المكتب بتسجيل كافة الشكاوى،

وكافة وقائع القبض والحبس الاحتياطي المؤقت (التوقيف). ويهتم المكتب بتوفير العدد الكافي من الموظفين المؤهلين بمن فيهم رؤيس التحقيقات، وتهيئتهم عبر دورات تدريبية لكي يكونوا قادرين على اداء مهامهم. ويسعى مكتب التظلمات الى سن وانفاذ المعايير المهنية للشرطة والقيام بالتدريبات القانونية لضباط الشرطة، ووضع بروتوكولات مع اجهزة اخرى كوحدة التحقيقات الخاصة للتأكد من ان جميع الشكاوى يتم التحقيق فيها بشكل مناسب.

- تم تبني قواعد سلوكية لرجال الشرطة ضمن (مدونة) خاصة بهذا الشأن، وقد تم ادخال القواعد الجديدة في المنهج الدراسي والتدريبات في أكاديمية الشرطة، وجرى نشره وتداوله في كافة اقسام وزارة الداخلية لتنفيذه. كما تم استقدام مستشاري شرطة دوليين من ذوي الخبرة، وخاصة رؤساء الشرطة السابقين بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالعمل الآن مع الشرطة البحرينية لضمان تحقيق الأهداف المرتبطة بالمدونة.

- تم تدشين منهج تعليمي شامل في مجال حقوق الإنسان وحقوق الضحايا استناداً على المواثيق الدولية.. وذلك لجميع المستجدين والطلاب في الأكاديمية الملكية للشرطة. ويشمل المنهج الجديد دروس عن (حقوق الإنسان) و(إدارة الصراعات) و(تقديم الدعم المبدئي للناجين والضحايا والشهود) و(مقابلة الضحايا والشهود) و(القبض أو التوقيف أو التبليغ عن أشخاص) و(مقابلة المتهمين). كما تم تقديم دورات مهنية تطويرية لأعضاء هيئة القيادة العليا، والموظفين الإشرافيين والمدرسين في الأكاديمية الملكية للشرطة وضباط الصف في جميع أقسام الوزارة.

- تم تنظيم دورات عن حقوق الإنسان باللغة العربية بالخارج بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية (ISISC) في سيراكوزا بإيطاليا،

بمشاركة ٤٩ ضابطاً. وقد صمم الدورة البروفيسور بيسيوني للتأكد من إن دروس اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق جزء من التدريب الذي توفره البحرين.

- الاعتماد بشكل أكبر على التحقيقات القائمة على العلم والأدلة حيثما أمكن، بدلا من الأدلة المعتمدة على الاعترافات. هذا ينطوي على تدريب المحققين على احدث التقنيات بإدارة مسرح الجريمة، وهذا يسير جنباً إلى جنب مع إنشاء مختبر الطب الشرعي الجديد الذي يعمل فيه علماء مدرسين. ويجري تطوير المختبر والتدريب بالتعاون مع شرطة سكوتلاند يارد الجديدة والوكالة الوطنية لتحسين الشرطة ببريطانيا.

- وزارة الداخلية في بياناتها تؤكد على أنها تدرك الانتهاكات المذكورة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي تقع تحت نطاق اختصاصها، فقد حدثت بعض المخالفات من مرحلة القبض إلى السجن؛ من وقت القبض على المتهم إلى الأوقات التي قضاها في السجن. وتقول الوزارة بأنها أعادت النظر في كافة الإجراءات وأنها تبذل جهوداً لمعالجة أوجه القصور ولمنع الإساءة من الحدوث.

- تم إخضاع مراكز التوقيف لمراقبة السلطة القضائية والمدعي العام؛ والسلطة القضائية الحق بزيارة السجن ومراكز التوقيف والإشراف على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة ضد الأشخاص. كما وقعت الحكومة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي مذكرة تفاهم تسمح لوفودها بزيارة أماكن الاحتجاز.

- تم تجهيز جميع غرف الاستجواب للشرطة داخل أقسام الإدارة العامة للتحقيقات الجنائية والمباحث ومراكز الشرطة المحلية بنظام بصري سمعي بدوائر التليفزيون المغلقة. ويتم استكمال تركيب الكاميرات في المناطق العامة في كافة مخافر الشرطة للتأكد من تلبية المعايير والإجراءات الخاصة بالتوقيف والحبس الاحتياطي.

الخروج من الأزمة:

توصيات للاعبين الأساسيين في البحرين

أصدرت ثلاث منظمات حقوقية هي مؤسسة القرن المقبل، ومرصد البحرين لحقوق الإنسان، ومؤسسة ذي فاليو ويب، تقريراً عن البحرين وكيفية الخروج من أزمتها الحالية، قَدِم من خلاله توصيات عديدة الى اللاعبين الأساسيين: الحكومة، والمعارضة، إضافة الى القوى الإقليمية والدولية: امريكا وبريطانيا/ السعودية/ إيران. ويمثل التقرير خلاصة نقاشات مطولة عن الوضع البحريني، وقد استحضرت فيه جميع الرؤى والمواقف للأطراف المعنية، وتم البناء عليها بمقترحات وتوصيات على النحو التالي:



المحلية وتعديلها وفق ذلك العهد.

٤/ اعتماد المساءلة، حيث أوصى التقرير بالإستمرار في عملية المساءلة والمحاسبة لمنتسبي قوى الأمن الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، ودعا الى تعزيز احترام سيادة القانون لمنع استغلال الوظيفة العامة لصالح الإثراء الشخصي، إضافة الى التوصية باعتماد الشفافية لدى الحكومة فيما يتعلق بالمعاملات المالية.

٥/ اوصى التقرير الحكومة بإطلاق سراح سجناء الرأي. لقد كان تعرّض بعض النشطاء للإعتقال يشكّل واحداً من أهمّ مكامن التوتر على الصعيدين الداخلي

والخارجي. وعادة ما يواجه هؤلاء اتهامات بإثارة القلاقل أو نشر تصريحات معادية للملكية. إن من شأن إطلاق سراح مثل هؤلاء أن يقدّم الدليل على احترام الحكومة لالتزاماتها تجاه مبادئ حرية الرأي والتعبير المعترف بها محلياً ودولياً. ولقد أخذ التقرير علماً باعلان المدعي العام في ١٨ مايو ٢٠١٣ بأن قراراً قد تم اتخاذه بإسقاط كل التهم التي يتعارض توجيهها مع التزام البحرين بصيانة

توصيات الى الحكومة

١/ القيام بإصلاحات في النظام الانتخابي البرلماني، بما في ذلك تعديل الدوائر الانتخابية كيما يكون التمثيل اكثر عدلا وأوسع شمولية. واقتراح التقرير باعتماد النسبية في التمثيل واعتبار البحرين دائرة انتخابية واحدة. كما اقترح زيادة في تمثيل المرأة دون أن يحدد التقرير الآلية لذلك.

٢/ اعتماد الشراكة في السلطة، بحيث يتم تشكيل الحكومة عبر جهد مشترك من الملك ومجلس النواب، وفي التعديلات الدستورية الأخيرة (٢٠١٢/٥/٣) صار من الواجب عرض الوزارة على مجلس النواب للحصول على الثقة أولاً. ويقترح التقرير اجراء تعديلات اضافية بحيث يصبح تشكيل الوزارة كمنتج للإنتخابات البرلمانية، ويكون بإمكان تلك الوزارة نيل الثقة من نواب الشعب.

٣/ وضع وثيقة لحقوق المواطن، بحيث تتضمن حماية الحريات العامة للمواطنين، وبحيث تنضبط ممارسات السلطة ضمن المعايير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. على أن تتضمن وثيقة حقوق المواطنين: الحرية الدينية، وحرية الإعلام، وحرية الحديث. ويجب أن تشرف سلطة قضائية مستقلة يتم تعيينها من قبل الملك وبموافقة برلمانية، على تنفيذ ما تتضمنه الوثيقة. وقال التقرير بأن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمواءمة تشريعاتها بالمواثيق الدولية فيما يتعلق بتعريف التعذيب، يجب النظر اليها باستحسان. لقد قامت البحرين بالمصادقة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وهذا يتطلب تشكيل محكمة خاصة لمراجعة التشريعات

مبادئ حرية الرأي والتعبير، وبأن تعديلات تشريعية وقانونية ذات صلة قد تم إجراؤها في هذا الإتجاه. وأشاد التقرير بحقيقة ان ما لا يقل عن ٣٣٤ متهماً قد استفادوا من ذلك القرار، بمن فيهم منتسبون للقطاع الطبي وآخرون متهمون بالتآمر بقلب نظام الحكم. وأمل التقرير بأن تسير الأمور على هذا المنوال، وأن تحرص المحاكم على الإلتزام التام بهذا التوجه.

٦/ إعادة بناء المساجد، حيث أوصى التقرير

بزيادة سرعة عملية إعادة بناء المنشآت الدينية المهتمة او المتضررة. إن مثل هذا العمل يساهم في استعادة بناء الثقة بين السلطات والمجتمع الشيعي بحيث يمكن التغلب على بعض التوترات الطائفية. ورحب التقرير بتصريح وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية في ابريل ٢٠١٣ والمتعلق بخطة الحكومة في إعادة بناء المنشآت الدينية، وأمل ان تؤمن تلك الخطة سرعة في تنفيذ إعادة البناء لتلك المنشآت التي ذكرها تقرير بسيوني. وشدد التقرير على حقيقة ان مشاكل البحرين لا يجب النظر اليها بمنظار طائفي، فهي ليست أزمة طائفية شيعية سنية. المشكلة في جوهرها تتعلق بدرجة الإصلاح الذي يجب تحقيقه.

٧/ ضمان استقلال وسائل الإعلام الرسمي؛ إذ يجب ان تضمن الحكومة استقلال وسائل الإعلام المملوكة للدولة، من خلال وضعها تحت إشراف هيئة مستقلة يوافق عليها البرلمان. وقد صدر امر ملكي رقم ٤٧ لعام ٢٠١٣، بتشكيل الهيئة العليا للإعلام والاتصال، وأمل التقرير ان يكون ذلك خطوة تجاه مزيد من الحرية الإعلامية. كما امل التقرير ان تتبنى الهيئة مبادئ تضمن القضاء على أي تعبيرات طائفية في وسائل الإعلام الرسمية.

٨/ اعتماد نظام اللا مركزية. ويلخص التقرير الأمر بأن هناك حاجة لتحويل بعض صلاحيات السلطة المركزية الى السلطات المحلية مثل البلديات، والشرطة، والمدارس وغيرها. ان سياسة كهذه تعتمد تقوية الإدارة المحلية، من وجهة نظر التقرير، من شأنها المساعدة في حلحلة المسائل الكبرى السياسية والإقتصادية وامتصاص السخط الاجتماعي. ٩/ تحسين مهارات التفاوض لكل من المعارضة والحكومة، والتي هي في الوقت الحالي ضعيفة. كلا الطرفين يعتمدان المواجهة وتسجيل النقاط بدلاً من محاولة التوصل الى نتائج في صالح مستقبل البحرين. يجب ان تكون ادارة الحوار تصالحية بدلاً من اعتمادها نهج المواجهة.

١٠/ التعاون مع المجتمع الدولي، حيث اوصى التقرير بالتوقف عن سياسة عدم التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية او منعها من دخول البحرين. المنع يعزز الاعتقاد بأن الحكومة

لديها ما تخفيه.

توصيات للمعارضة

١/ شجب العنف ومن يعتمده، والاستمرار في اعتماد السلمية في التظاهر، والإمتناع عن الخطاب المتهب الحاد. وعلى المعارضة - الوفاق - ان تميّز نفسها عن أي مجموعة لا تعتمد النهج السلمي.

٢/ الإستمرار في الحوار مع الحكومة وكذلك مع الجمعيات السنّية من اجل التوصل الى توافق حول الإصلاح السياسي.

٣/ الاعتراف علناً بدور محدد للنظام الملكي في مستقبل البحرين، بحيث يكون هدف المعارضة توسعة الحقوق السياسية وليس الإطاحة بالنظام الملكي، وان يتم الاعتراف بدور محوري للملك في التحول نحو الديمقراطية. من شأن هذا ان يخفف من مخاوف المجتمع السنّي، ويمنع احتمالية رد فعل ضد أي تنازلات في النظام الانتخابي.

٤/ تمثيل أوسع للمرأة، وللأقليات في الأحزاب السياسية الرئيسية، خاصة بالنسبة للوفاق، التي لا يوجد للمرأة أي تمثيل نسائي لها. كما يجب اتخاذ اجراءات تضمن عدم تأسيس الأحزاب السياسية على قاعدة طائفية.

٥/ توسعة الرؤية بشأن ما يمكن ان تقدمه الأحزاب السياسية، فليس الموضوع مجرد المعارضة، ويجب ان تقدم برامج ورؤى اقتصادية واجتماعية يكون على اساسها الانتخاب.

٦/ تشجيع مشاركة الشيعة في كل الحقول، وذلك بناء على توصيات تقرير بسيوني، الذي اوصى بأن يتم ادماجهم في قوى الأمن.

توصيات للهلكة العربية

السعودية

١/ يجب ان تعتمد السعودية سياسة علنية تدعم الجهود لحل ازمة البحرين من خلال الحوار والإصلاح الحقيقي.

٢/ من اجل استقرار المنطقة والبحرين، فإن السعودية يجب ان تعمل عن قرب مع الأصدقاء والحلفاء كالولايات المتحدة لتشجيع كل

الأطراف للوصول الى حل سلمي للمشكلة البحرينية وفق ميثاق العمل الوطني وتقرير بسيوني.

٣/ على السعودية ان تدعم بشكل مباشر الإصلاحات، من خلال تأثيرها الإقتصادي.

توصيات للولايات المتحدة

وبريطانيا

١/ ان تشجع الدولتان البحرين للإلتزام بمعايير حقوق الانسان الدولية، وأن تقدّر الخطوات الايجابية التي تتخذها الحكومة البحرينية في هذا المجال. ايضاً ان تكون الدولتان واضحتين في الموقف تجاه ممارسة أي عنف من قبل اطراف محسوبة على المعارضة وأنهما لن تتسامحا بشأنه.

٢/ التشجيع على الحوار بالتشارك مع السعودية من خلال النفوذ الدبلوماسي على كل الأطراف المعنية للوصول الى تسوية. كما على الدولتين ان تقدمتا الخبرات العملية والاغراءات وليس التهديد لانجاح الحل التسويي.

٣/ ان تقدم الدولتان الخبرات الفنية والتدريب لمساعدة البحرين في جهودها لتطوير نظامها القضائي.

٤/ توسعة العلاقات التجارية بين الدولتين والبحرين لتقوية اقتصاد الأخيرة وتنويعه.

توصيات لإيران

١/ الامتناع عن الزعم بأن البحرين جزء من ايران والمحافطة الرابعة عشرة فيها.

٢/ على ايران ان تطالب بإيقاف العنف في البحرين، وأن تعلن أنها تهدف الى ايجاد حل سلمي للأزمة. وان توقف حملاتها الاعلامية لصالح مقاربة اعلامية متوازنة سلمية تألفية.

٣/ تستطيع ايران ومن خلال القنوات الدبلوماسية التعاون عن قرب مع حكومة البحرين لتقليص سوء الفهم الحاصل بين البلدين، ولدعم الإصلاحات.

٤/ بإمكان إيران أن تساهم في تطويق شقّة الخلاف الشيعي السنّي، وان يكون هناك تعاون من اجل التعايش السلمي بين الطائفتين في البحرين من خلال توسعة المشاريع المشتركة.

الخيار الأمثل لدول الخليج:

تغيير تدريجي ومن داخل السيستم

كان لما يسمى بالربيع العربي تأثيراته على دول الخليج كافة، فكلها تأثرت به بصورة أو بأخرى. وقد عززت أحداث الربيع العربي القناعة بضرورة الإصلاح السياسي التدريجي ومن داخل السيستم، لا التغيير الجذري الذي يولد فراغاً سياسياً أو قلاقل سياسية كما حدث في بلدان مثل مصر وتونس وليبيا، والذي ملأته في جزء قليل أو كثير منه قوى التشدد والتطرف، الأمر الذي ولد عدم استقرار واضح كما هو الحال واضحاً الآن.

القناعة لدى دول الخليج العربي بالإصلاح التدريجي ومن داخل السيستم، يصطدم بتحديين: تحدي القوى المحافظة التي تريد البقاء على الوضع القديم؛ وتحدي الأجيال الجديدة التي لها سقف من الطموحات عال يكسر الحواجز ويمثل قفراً في الهواء دونما رؤية وثبتت للمستقبل. الإقرار بضرورة الإصلاح التدريجي يتطلب تحفيز السيستم واستكمال القناعة بين عناصره كافة كيما يخطو الخطوات الصحيحة والثابتة ضمن رؤية مستقبلية. ومن حسن الحظ فإن دول الربيع العربي لم تعد اليوم كما كانت بداية التغيير تمثل النموذج الذي يحتذى بعد أن أعدها المشاكل الانتقالية من نظام قديم الى نظام جديد، فالأجيال الجديدة ترى بوضوح عمق الأزمة في تلك الدول، حيث لا احترام للتنوع ولا المشاركة المجتمعية ولا حقوق الانسان.

حدود الإصلاحات وحجمها وتدرجها يختلف من دولة الى أخرى، فالمفترض في كل دولة أن تحدد سقف الإصلاحات المطلوبة والزمن المفترض فيه تحقيقها، وكيفية تحصيل اجماع داخلي بين القوى السياسية الفاعلة لانجاح تلك الإصلاحات التدريجية، دونما تعجل أو تباطؤ.

الضغوط الخارجية على دول الخليج لاتخاذ نهج سياسي معين ودون مراعاة الظروف الموضوعية لكل دولة، يزيد التوتر الداخلي، حتى وإن كان من زاوية احترام حقوق الانسان، ويدفع بالقوى المحافظة للتشبث بأرائها ومخاوفها، وفي نفس الوقت يحض أولئك الذين يريدون حرق المراحل على

مواصلة الطريق، فتكون النتيجة هي الفشل ولا ينتج سوى التوتر الداخلي، والمزيد من تدهور حقوق الإنسان.

• بالطبع فإن لدى كل دولة خليجية سياقها الخاص (السياسي والثقافي والاجتماعي) في الإصلاحات؛ بعضها سبقت غيرها؛ وبعضها تريد إخراجها بصورة مختلفة عن الأخرى، وبالتالي فإن من الخطأ النظر الى الجميع ضمن رؤية واحدة، بعيداً عن خصوصية كل دولة وتراثها السياسي وانفتاحها الاجتماعي.

• في كل الدول الخليجية هناك قوى متطرفة لا تؤمن بالديمقراطية، أما بتفسير ديني، أو لأسباب أخرى، وبعض هذه القوى كالقاعدة ليس فقط لا تؤمن بالآليات الديمقراطية، بل تؤمن بالعنف وسيلة للوصول الى السلطة. وبالتالي فإن التحدي الذي أمام دول الخليج هو: كيف نواجه القوى المتطرفة العنيفة المتمردة على كامل النظام السياسي من جهة، دون أن يؤثر ذلك على العملية الاصلاحية السياسية والحقوقية، بحيث لا تعيق المواجهة مع العنف والإرهاب، تطور النظام السياسي واحترام حقوق الانسان من جهة، وفي نفس الوقت تحصنه من التخريب على يد قوى العنف والتطرف من جهة اخرى. ان مواجهة قوى العنف لا يجب أن توقف مسألة احترام حقوق الإنسان، وعملية الإصلاح السياسي بحجة مواجهة العنف، بل ان الإصلاح يعتبر أكثر ضرورة لتكثيل القوى السياسية المعتدلة، بحيث يكون النظام السياسي أكثر قدرة على مواجهة قوى العنف والارهاب.

• تؤمن دول الخليج بأن حقوق الإنسان مرتبطة بالوضع السياسي؛ فالحقوق المدنية والسياسية والتي جاءت بها المواثيق الدولية مرتبطة بصميم النظم السياسية. وعليه فإن الإختلالات السياسية تسبب تجاوزات في حقوق الإنسان؛ ومن حقوق المواطن أن يكون له صوت في النظام السياسي، وهذا ما تقره الدساتير والنظم السياسية الخليجية عامة. ومما لا شك فيه، فإن دول الخليج حققت الكثير

في توفير حقوق المواطنين الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها - في ذات الوقت - تعتقد بأن التنمية السياسية وتوفير المزيد من الحقوق السياسية لشعبها، سيكون لها انعكاس أكثر ايجابية في المستقبل على الاستقرار وعلى احترام حقوق الإنسان. من جهة اخرى، يفترض في دول الخليج العربي ان تفتتح وتتعاون ايجابياً مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ودعمها من اجل المساهمة والإستفادة في تطوير حقوق الإنسان الخليجي.

• المجتمع المدني في الخليج في طور النمو والتوسع، وهناك دول سبّاقة في هذا الشأن كما في الكويت والبحرين حيث يوجد بها مئات المنظمات والجمعيات، وهي في تزايد مستمر. القناعة لدى دول الخليج عامة، تقول بضرورة تنمية المجتمع المدني، ومساعدته على النهوض ليكون شريكاً في بناء الدولة والمجتمع. لكن هناك بعض الدول لاتزال تخشى المجتمع المدني وتراه عدواً، وهذا يجب ان يتغير، لأن عدم السماح بنمو المجتمع المدني يؤدي الى اختناق سياسي يفرز انفجارات غير محمودة.

• حدث خلال السنوات الماضية تطور هائل في دور المرأة في المجتمع الخليجي. فمع أن المجتمعات الخليجية محافظة، إلا أن المرأة أصبحت اليوم جزءاً من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وصارت تلعب دوراً في الحياة النيابية والدبلوماسية، كما أنها تسنمت مناصب عليا في كل الدول الخليجية، كالوزارات وغيرها. ويجدر القول بأن القيود على المرأة في بعض الأمور ليست نابعة بالضرورة من قوانين تحرمها حقوقها، بقدر ما هي طبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده الأخذ في التغيير. فما كان محرماً قبل سنوات، صار اليوم مقبولاً، ويتوقع ان تلعب المرأة دوراً أكبر، خاصة في مرحلة النهوض التي نشهدها الآن، بفعل عوامل التكنولوجيا وارتفاع مستوى التعليم والإنتفاخ على العالم، واصرار النظم السياسية الخليجية على تعديل التشريعات لتأكيد حقوق المرأة وتمكينها.